الفصل الثالث

النسخة الأصلية للشيوعية

يعيش نحو ثلث البشرية اليوم تحت السيطرة السياسية للشيوعية، وأظن أننا نستطيع الآن أن نتساءل: ألا يمكن أن تكون ضروب مختلفة من الشيوعية قد أخذت في الظهور في العالم، وألا يمكن أن تكون صورة الكتلة الشيوعية الواحدة الواسعة الرقعة قد اعتراها بعض التفكك؟ إن الأمر لا يقتصر على تيار "التيتوية" المنحرف في يوغسلافيا، بل إننا نجد حتى بين الشيوعيين "المتزمتين"، تفاوتا فيما يعلق على المشكلات المختلفة من أهمية. فمن ذلك مثلا ظهور أساليب مختلفة لمعالجة المشكلات الأساسية للزراعة، فمن المزارع الخاصة في بولندة إلى الزراعة الجماعية في روسيا إلى نظام المشاع الأكثر تطرفا في الصين.

وهناك أيضا اتجاه مختلف نحو معالجة مشكلات الحرب والحرب الباردة. ويبدو ممكنا أن تكون الصين، وهي في مرحلة مبكرة من مراحل ثورتها، أشد رغبة في إثارة الاضطراب في الخارج، من روسيا حيت تتعرض للخطر ثمرة أربعين عاما من التعمير المضني. وقد يكون هناك انحراف جوهري في الاتجاه أكثر من هذا. ومع أننا لا ندرى بعد ما يكون له من

نتائج، فإن هناك، بلا شك، فرقا واضحا بين شيوعية البلاد الغنية نسبياً مثل روسيا وتشيكوسلوفاكيا وشيوعية البلاد الفقيرة فقراً مدقعا مثل جمهورية الصين. فعندما انفجرت الثورة الشيوعية الصينية كانت صورتها الخلفية زيادة مفزعة في السكان في بلاد كان يقل دخل الفرد فيها عن عشرين جنيها إنجليزيا في العام. ويبدو واضحا جدا إلى أن نوع المجتمع الذي يمكن أن ينمو في روسيا على أساس قلة نسبية في عدد السكان و موارد غنية أكثر من المعتاد قد تشق طريقها، في تؤدة، بعيدا عن أنواع المجتمعات الأخرى التي تكافح، كما تفعل الصين، ضد الفقر الشامل وضغط السكان ضغطة زائدة عن الحد.

ونحن، إذ نذكر جيدة هذا الفروق، نجد لزاما علينا مع ذلك أن نعرف الشيوعية، فنقول مثلا إنها محاولة لوضع كل ثورات وقتنا الحاضر في نظام واحد متماسك ولكن قبل أن نتبع هذا الاتجاه، علينا أن نلاحظ أن إحدى ثوراتنا مفقودة، وهي الثورة البيولوجية للانفجار السكاني المتزايد. وفيما يتعلق بهذه الأزمة فإن الشيوعية الرسمية تغفلها ولا تقيم لها وزنا، بل في الحقيقة تزعم أنها ليست مشكلة بالنسبة لها.

ولعل "مالتس" ما كان يقصد الروس قط فيما كتب، ذلك أن نظريته الأساسية، التي تقول إن زيادة السكان تجنح في نقطة ما إلى أن تفوق الموارد، تجد الرفض ببساطة على اعتبار أنها انعكاس لعجز أساسي عن فهم نقائص الرأسمالية، وأنها روح الانهزامية الأساسية أمام الآمال البراقة للمستقبل .

إن هذا ليس مجرد اتجاه نظرى، ففي الصين بذلت الجهود مدة ما في عام ١٩٥٧ لحض الناس على تحديد عدد أفراد أسرهم، ولكن الحملة توقفت فجأة، على الرغم من أن الزيادة السنوية تبلغ نحو ١٢مليون نسمة. وبعد ذلك كان الاتجاه العام يبدو منطويا على أن مشكلة اكتظاظ السكان –الفعلية أو الاحتمالية– مرتبطة، لا بالحقائق البيولوجية الأساسية، بل بقصور الرأسمالية عن معالجة هذه المشكلة .

ولكن كل الثورات الأخرى في وقتنا الحاضر تندرج ضمن المبادئ الماركسية، ولعلها بلغت في ذلك مبلغا يرقى إلى نوع من التماسك وقوة الدفع والوحدة التي لا نظير لها في تاريخ البشرية. ولنبدأ أولا بثورتنا المادية التي أخذت في الغرب بلا شك شكل الاهتمام العظيم بالنظام الطبيعي وبالتصميم على محاولة استجلاء أسراره بواسطة العلم. كما اتخذت أيضا شكل التزام قوي بإمكان تحسين الظروف هنا على الأرض، وإيمان بأن الإنسان من حقه ومن ميزته، بل ومن واجبه، تحسين الأحوال المادية لنفسه ولمواطنيه. ولكنها بالتأكيد لم تؤد إلى كفرانكلى بأي نظام آخر للحقيقة ورفضه. إن لمجتمعاتنا صفة التعدد في تفكيرها، وفي مثلها العليا، وفي أساليبها نحو الوصول إلى الحقيقة.

وعلى النقيض من ذلك تحاول الشيوعية أن تجعل المادية قياسا لكل الأشياء. فالأساليب الطبيعية الأساسية، والأنماط الاقتصادية، وعلاقات المجتمع الخاصة بالملكية تعتبر العوامل الحاسمة في تقرير كل النواحى الأخرى للحقيقة الإنسانية –الفن والفلسفة والدين. إن إرساء كل هذه الظواهر

على قاعدة مادية مفروض أنها قابلة للتعريف والبحث هو، كما يزعم ماركس، ما يعطي النظام وحده الحق في أن يسمي بالنظام العلمي، وهو يمكن الماركسية من التنبؤ موضوعيا بسير التاريخ، وذلك ببحث القوى المادية التي سترغمه على سلوك السبيل الذي يسلكه. وأقول عرضا إن هذا هو السبب في أن كل تصرف يسيء إلى المجتمع في روسيا معرض لأن يعزى حتى يومنا هذا إلى الآثار المتبقية من الرأسمالية، إذ أن اللوم لا يمكن أن يقع على النظم الاشتراكية التي لا يمكنها أن تبرز نتائج سيئة، كما يبين تعريفها .

وعلى الرغم من ذلك تدعم القاعدة المادية الرجاء في المستقبل. ويحقق ماركس هذا بأن يعزو كل أخطاء المجتمع وزلاته إلى نظام الملكية الخاصة. ذلك أن ألوان الغيرة والحسد والحواجز التي يثيرها ذلك النظام تدفع بالمجتمع أمامها إلى دورة دائمة التجدد من التذمر، فيها إذا سيطرت هذه الروح، يخلف الطبقات التي كانت لها السيطرة يوما ما مجموعات جديدة تبرز في المجتمع، حتى ينتهي الأمر بالعمال، بعد نبذ الملكية الخاصة، إلى الاستيلاء على السلطة وإقامة مجتمع لا طبقي يربض فيه الأسد مع الحمل، وتنتهي كل مساوئ العالم .

على أنني أظن أن كل هذا نظري جدا، وأن انطباعاتى عن هذا الوضع هي أن في التعليم الشيوعي هذه الأيام كثيرة من التعاليم العقائدية التي يجب قبولها دون تفكير والتي كثيرا ما تتسلل إلى أعماق عقول الناس. و لعل ما تبقى بعد ذلك ليس هو بالإيديولوجية المتطورة بقدر ما هو اتجاه

عام إلى التفكير الذي يأخذ في الاعتبار إنجازات مالك هذا العالم على أنها أهم حدث بالنسبة للإنسان، وينظر إلى الشيوعية على أنها مفتاح المستقبل. ويشمل هذا الاتجاه الفكري قدرة كبيرة من انعدام الثقة في الأنواع الأخرى من المجتمعات بما أن الرأسمالية، كما يستدل من تعريفها، نظام أعوج عفا عليه الزمن. وفوق كل ذلك فلعل هذا الاتجاه يحمل بين طياته شعورا بالتقدم إلى الأمام نحو رؤية نظام عالمى، نحو ختام نهائي للتاريخ يهب الحياة اتجاها متسما بالأمل، وإحساسا بالانفعال والتشوق إلى الطريق المفتوح أمامها. ولست أوحى بهذا أن كل الشيوعيين يشتركون في هذا الأمل . فهناك في الواقع– ما يدل على أن بعض التذمر ضد القيادات العليا يشيع كثيرة بين الشبان وكما هي الحال مع الدين في الغرب قد لا يكون قبول التعاليم العقائدية قويا إلا لدى صفوة من الناس. ويستطيع الإنسان أن يشك أيضا فيما إذا كان التحول الغريب للمادية إلى نوع من العقيدة الدينية له من التأثير والأهمية ما للنواحي الأخرى للشيوعية. ومع ذلك فالأحلام هي مجرد أحلام، ولا يستطيع الناس أن يعيشوا بدونها. وقد يكون من الحماقة أن نقلل من شأن قوة حلم الشيوعية بعالم موحد تشيع فيه المساواة والثراء.

وعندما نتجه إلى ثورة المساواة فإننا نرى أنها بطبيعة الحال ذات أهمية جوهرية بالنسبة للشيوعية التي تزعم أنها تحقق أقصى درجات المساواة في المجتمع، فالناس والأمم على السواء ستنتظم وفقا لمبدأ القائل: "من كل حسب قدرته وإلى كل حسب حاجته". ومن الملاحظ أن هذا المبدأ لا يستبعد كل فوارق الطبقات حسب، بل يحاول أيضا أن يقرر نمطا جوهريا

"للحاجة" ينطبق على كل إنسان، ويجب، من الناحية النظرية، أن يمحو كل الفوارق في المكافأة والمكانة القائمتين على العمل أو الموهبة الخاصة. لقد جرب مثل هذا النمط بنجاح في التاريخ البشري، فإنه أساس الرهبنة مسيحية أو شرقية، وهو متأصل في نبذ كل الممتلكات الشخصية من أي نوع. ولكن الشيوعية تزعم أن التكريس الديني الشديد الذي يجعل الشيوع في الرهبنة ممكنا يمكن انتشاره ليشمل كل المجتمع المدني.

فأول كل شيء أنه إذا نشبت ثورة عنيفة فإنها "تنزل الأعزة عن الكراسي وترفع المتضعين". هذا التعبير الكتابي القديم ينطبق كل الانطباق على الأحوال الراهنة. غير أن الطريق بعد ذلك أقل وضوحا. ذلك أن ما رأيناه حتى الآن من المجتمع الشيوعي يوحي بقوة تحذير جورج أورويل (GeorgeOrwell) إذا قال "ومع أن كل الحيوانات متساوية، فإن بعضها أكثر مساواة من غيرها". لقد رأينا بلا شك في المجتمعات الشيوعية فعلا أن أولئك الذين بيدهم السلطة –الرؤساء أو المنظمين– يحتفظون لأنفسهم بفوارق اجتماعية في الثروة والفرصة، وهي الفوارق التي تعادل على الأقل نوع الفوارق الطبقية الموجودة عندنا في الغرب. وحقيقة الأمر أنه قد تكون هذه الفوارق أكبر في بعض المناطق حيث أن قاعدة المجتمع لا تزال منخفضة إلى حد بعيد، فامتلاك سيارة في مجتمع يخلو في الواقع من السيارات يعتبر ميزة أعظم من ميزة امتلاك مدير في الغرب لسيارة من طراز "كاديلاك". إن الفجوة بين المدير وماسح البلاط هو بكل تأكيد تقريبا أكبر في المجتمع السوفيتي، لأن المجموع كله لم يصل بعد إلى وفرة الاستهلاك الجماعي. ويذهب ميلاندجبلاس (MilanDjilas)، الزعيم

اليوغسلافي المنشق والكاتب، إلى أبعد من هذا ويقول "إن طبقة البيروقراطيين الجديدة" ستخلد نفسها، بما أن أطفالها سيولدون ولهم ميزات تحرم على غيرهم، ويبدأون الحياة كالصفوة المختارة التي تستمتع بكل ميزات عدم المساواة التي يستمتع بها أطفال الأغنياء في الغرب.

بيد أن الشيوعية، باعتبارها نظاما للمجتمع لم تبلغ بعد عامها الخمسين، فلا يمكن التثبت من مواضع صلابتها ومظاهر ضعفها في المستقبل، بل كل ما يقال فيها لا يتعدى الحدس والتخمين. أما الأمر المؤكد فهو أن إغراءها الأول، قبل أن تتوفر لها السلطة، مقصور على أولئك الذين يخيب أملهم في النظام الاجتماعي القائم، أو ينالهم الظلم بسببه. فصغار أبناء الطبقة الوسطى الناشئون، الذين يرون السلطة باقية في أيدي زعماء الإقطاع التقليديين، والعمال الذين يتجمعون زرافات في المدن في حالة من البؤس في أول "ضغط" لتراكم رأسمالي أولى، وأهم من هؤلاء أولئك الذين سلبت أراضيهم– كل هؤلاء تتكون منهم النواة والجمهور الذي يتبع الفورة الشيوعية.

على أننا حين نصل إلى المساواة القومية في ظل الشيوعية، نجد الموقف غير واضح كل الوضوح. فما لاشك فيه أن كل الأمم متساوية من الوجهة النظرية، ولا يجوز لإحدى الدول أن تضطهد أو تتسلط على الأخرى ولقد كان من أبرز الأعمال الأولى للثورة البلشفية في روسيا إعلان تحرير كل الشعوب الرعايا في آسيا الوسطى، التي ضمها أباطرة الروس إلى الإمبراطورية الروسية، مثل الكازاك والأوزبك والأرمنيين والكرجيز. ولكن

يبدأ بعد ذلك مزيج من الشعور بالميل إليها والنفور منها، إذ تعلم الشيوعية أيضا أن القومية إن هي إلا امتداد لمرحلة الرأسمالية البرجوازية من التطور البشري. وكما رأينا، هناك ارتباط بين تعريف السوق وتعريف الأمة. لذلك يقول الشيوعيون إنه عندما تجتاز البشرية مرحلة الاقتصاد الرأسمالي، فإنها تترك القومية وراءها كذلك فالقومية باعتبارها وسيلة للتقييد والتقسيم ستختفي في النظام العالمي الخالي من الطبقات والأمم –ذلك النظام الذي ستحققه الشيوعية. ولا حاجة لهذا النظام إلى إلغاء الثقافة القومية، بل إن فوارق الثقافة واللغة القوميتين يجب في حقيقة الأمر احترامها، ومع ذلك يجب أن تفهم القومية على أنها مرحلة زائلة.

هذه هي النظرية في إيجاز. وأما من الناحية العملية فالنظرة أكثر تعقيدا من هذا بكثير. وحتى إذا كانت القومية من الوجهة النظرية البحتة الدقيقة هي مبدئياً امتداد لمرحلة التطور البرجوازية، فسرعان ما رأى الشيوعيون إلى أي حد يمكن أن تصل القومية في المجتمعات المتخلفة والمجتمعات التي لم تصل بعد إلى مرحلة البرجوازية، على شريطة أن تكون قد خضعت لحكم الاستعمار. والمجتمعات في مراحل نموها المتعددة يمكن أن تصاب بوباء القومية، حيث إنها القوة الدافعة الكامنة خلف الحركة التحررية الهادفة إلى القضاء على سيطرة الاستعمار الغربى وهو ما يسميه الشيوعيون "النظام الإمبريالي القديم". وهم على استعداد لأن يؤيدوا الوطنيين المحليين في أفريقيا وأمريكا اللاتينية– من أمثال كاسترو وسيكو تورى إذا استطاعوا بهذه الوسيلة أن يقضوا على النفوذ الغربي. وليس من الضروري أن يكون هؤلاء الزعماء المحليون شيوعيين بل إنهم قد يزجون

بالشيوعيين عندهم إلى السجن، ولكن هذا لا يزعج الشيوعيين، لأنهم يقولون: اقض على النفوذ الغربي أولا، و بعد ذلك نستطيع أن نتبع "تاكنيكا" جديدة. وفي ذات الوقت نقول نحن "نعم" للقومية المحلية باعتبارها وسيلة لإنهاء صور الحكم الغربي القديم ونفوذه.

وأيا كانت النظرية، فالشيوعيون يعترفون أيضا بفائدة القومية على أنها وسيلة لجمع الشعب لتأييد ثورة شيوعية محققة. ويبدو أن الإخلاص للصورة الروسية في روسيا، والتكريس للقوة الصينية في الصين وسيلة تستعمل سعياً وراء الظفر بتأييد الشعب لنظام الحكم الثورى، حدث هذا بنوع خاص أثناء الأثر المدمر لهجوم هتلر على روسيا، إذ لجأت السلطات إلى إثارة الشعور بروسيا المقدسة، وروسيا العظمى بكل تاريخها وكل مجدها وكل مقاومتها وانتصارها إلى أقصى حد، ليجمعوا المواطنين فيها ليقوموا للدفاع عن الاتحاد السوفيتي .

إذن، يمكن أن تكون القومية حتى الآن مشروعة في أعين الشيوعيين أيا كانت المراحل التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية. ولكن هنا يأتي التناقض الغريب. ذلك أن إحدى الحقائق الأساسية في الشيوعية العالمية هي أن التعاليم الشيوعية قد تأصلت في دولتين إمبرياليتين على جانب عظيم من القوة– دولتين قد استوعبتا على مر القرون ملايين من المواطنين من القبائل والأجناس الأخرى. فماذا عن قومية هذه المجموعات؟ لنفرض أنها لا تمحى من القلوب نتيجة للتنمية الاقتصادية في ظل النظام الشيوعي، فهل يمكن تأييدها و تشجيعها؟ من الواضح أن الإجابة عن هذا

التساؤل بالنفي، لأنها بالمقارنة بتقرير المصير في البلاد الأخرى قد تضف السيطرة السوفيتية أو الصينية. وهكذا نصل إلى هذا التناقض وهو أن القومية خير في غانا أو كوبا أو العراق و لكنها شر في المجر أو الكرجيز أو النبت. فالقوميات، مثلها مثل الأشخاص، قد تكون كلها متساوية، ولكن من الواضح أن بعضها "أكثر مساواة" من البعض الآخر، كما يتبين بأتم وضوح في روسيا أو الصين. ويصرف الروسيون النظر عن الهياج داخل حدودهم الخاصة على اعتبار أنه من "آثار البرجوازية". ومع ذلك ففي عام ١٩٢٢ عندما استمرت فظائع التجميع الزراعي، ثبت أنه من الضروري ضرب معظم أعضاء وزارة أوكرانيا بالرصاص لأجل هذه "الآثار" عينها. كما أن مأساة المجر لا تزال ماثلة في الأذهان. فلقد أدت الرغبة في إيجاد أمة أوربية متماسكة واعية للتخلص من السيطرة الروسية، أولا إلى ثورة الشعب بأكمله ثم إلى قمع الروس لهذه الثورة بطريقة وحشية. فهل يمكن أن يكون هناك مثل أعجب من هذا على وجود عدم المساواة الأساسية بين المجموعات القومية في داخل المحيط السوفيتي؟ لست أظن أننا قد رأينا بعد نهاية التباديل والتوافيق الممكنة لهذا التناقض.

وأما الميادين التي يدمج فيها الشيوعيون ثورات عصرنا الحاضر في نظامهم بأقل مغالطة فهي ميادين العلم والادخار والتكنولوجيا. لقد كان ماركس، كما لاحظنا، يدعى دائما أن شيوعيته، بخلاف الاشتراكية الخيالية لمعاصريه، هي الشيوعية العلمية حقاً. فالشيوعية وحدها هي التي كشفت عن القوانين الداخلية التي توضح أعمال المجتمع البشرى والطبقات البشرية تماماً، كما توضح قوانين الديناميكية الحرارية عمل الأجسام الصلبة

والكتل. وفي معنى ما ليس هذا إلا صورة مختلفة للأسلوب الفكري للقرن التاسع عشر –بل في الحقيقة لبعض أنواع الفلسفة اليوم– الذي لا يقبل إلا صورة واحدة المعنى الشيء وصحته، ألا وهي الصورة التي يمكن التحقق منها بوسائل القياس والتقدير العلمية. ولعل الفكر الغربي اليوم أميل إلى قبول حدود هذا المدخل العلمي، بينما يقدر كل التقدير النتائج المذهلة التي يمكن أن يقدمها في ميدانه الملائم. وفي الاتحاد السوفيتي يستطيع الإنسان أن يتصور أن قبول العلم بدون تقييد على أنه المفتاح لكل شيء يعطي مزيدا من الطاقة للسعي وراء الأهداف العلمية. ومما لاشك فيه أن أمة أنتجت القمر الصناعي "سبوتنك" وصورت الجانب المظلم من القمر الطبيعي، لها قوة دفع للطاقة لا مثيل لها. وفي التعليم السوفيتي قد أنتجت سياسة التركيز على العلم مجتمعاً قادراً على تعبئة مهارات علمية وفنية أكثر من أي بلد آخر –في المرحلة المماثلة من النمو بطبيعة الحال .

ولكن هذه الانطلاقة العلمية في روسيا لم تكن ممكنة، لو أن الاتحاد السوفيتي لم يتطور أيضا تطوراً عظيماً و بطريق مباشر إلى دولة رأسمالية –إن هذه رأسمالية الدولة، ولكنها رأسمالية على كل حال. فتركيم المدخرات الهائلة في عشرات سنى "المشروعات" جعل التوسع المماثل في التعليم ممكنا. فلولا رأس المال، لما أمكن أن تتكاثر المدارس والجامعات، ولولا العقول المدربة، لما أمكن التوسع في النظام الاقتصادي. وفي الواقع تتوقف قوة الشيوعية الحالية، كما نرى الآن، على قوة دفعها التعليمي أكثر منها على أية تنمية مبكرة أخرى.

وعلى الرغم من ذلك يجدر بنا أن نلقي نظرة عاجلة على تلك التنمية المرتقب وقوعها، التركيم الإلزامي لرأس المال، لأنه يصل إلى جذور الماركسية. كان ماركس يعتقد اعتقاداً أساسياً أن الرأسماليين سيخلقون مجتمعاً صناعياً في مبدأ الأمر وأن الشيوعيين بعدئذ يتسلمونه منهم بعد أن يكون قد توطدت أركانه. وكان هناك سبب قد دعا ماركس إلى اتخاذ هذه النظرة باعتبارها عملية تاريخية حتمية، استمدها بكل بساطة من ملاحظاته المباشرة للمراحل الأولى للانطلاقة الصناعية في بريطانيا. لقد ابتكر الرأسماليون الأفراد والتجار والمقاولون الأفراد النظام الرأسمالي، وهم لا يدركون أنهم يفعلون ذلك ، بل كانوا يظنون أنهم كانوا يسعون وراء الربح فقط، ولكن رغبتهم في الربح هي التي عملت على نجاح النظام بأكمله، وكانت، في نطاق سوق بريطانيا الجديدة الموحدة، وسيلة ذات أثر فعال في دعم التوسع الاقتصادي. فالرجل الذي يحقق ربحا هو ذلك الذي ينظم إنتاج بعض السلع أو الخدمات بحيث يجعل الناس على استعداد لأن يتنازلوا عن بعض الموارد للحصول على هذه السلعة أو تلك أكثر مما كلفه إنتاجها في بادئ الأمر. وكلما أحسن الرجل تنظيم موارده، ازداد الفرق بين التكاليف وبين الثمن الذي يرضى الناس أن يدفعوه في سبيل اقتناء السلعة. وهذا الفرق هو ربحه الفائض، ويمكن استخدامه في استثمارات أخرى، و خلق وسائل جديدة في الاقتصاد القومي والقيام بتجارب على سلع جديدة وأنواع جديدة من التكنولوجيا. يضاف إلى هذا أنه في الوقت الذي فيه يكثر العمال في غير تنظيم ودون أن يكون لهم حول أو قوة، يمكن خفض الأجور فيزداد الربح نسبياً. وكما لاحظنا من قبل فقد كانت

هذه حال العمال البريطانيين في أوائل القرن التاسع عشر، إذ كانت أجورهم تكاد تكفي للحصول على القوت الضروري، وكان من الممكن بعد ذلك استخدام هذا الفائض في استثمار رأسمالي أكثر. وما ساعد على دفع الاستثمار إلى الأمام دفعة كبرى هو عدم زيادة الاستهلاك من جانب العمال في العقود الأولى من سنى التصنيع.

هذه كانت الحالة التي تركت أثرها عموما في نفس ماركس. لقد كان يعتبر كل الأرباح بمثابة استغلال، ولكنه لم ينكر الدور الذي تقوم به في إطلاق المزيد من الموارد من أجل المزيد من الاستثمار كانت هذه هي المهمة التاريخية البرجوازية، ولكن ماركس كان يعتقد أن العملية لا يمكن أن تدوم بسبب تناقض جوهري فيها، فمع أنه في وسع الآلات الجديدة أن تنتج فيضاً من السلع، فإن الأجور ستبقى عند مستواها المنخفض، وقدرة الناس الشرائية لن تزداد لمواجهة إنتاج الآلات. وهنا تحدث أزمات الإفراط في الإنتاج –وهي في الواقع أزمات النقص في الاستهلاك– وهذا يعرض النظام لعدم الاستقرار والتناقض اللذين يزدادان عمقا. وكان ماركس يعتقد أيضا– لأسباب تبلغ في نظرنا من الخيال درجة تجعلنا لا نتعرض لها هنا – بأن الأجور ستنخفض فعلا، وأن الناس سيزدادون فقراً. وإذ تزداد جماهير الشعب فقراً، يزداد ثراء عدد متناقص من المحتكرين –وهؤلاء هم المنظمون والجامعون للأرباح– وفي النهاية يرتد كل المجتمع إلى صراع ثوري يطرد فيه الجم الغفير من الفقراء القلة من الأغنياء ويستولون على الصرح الصناعي الذي كان قد أقامه الاحتكاريون، وينشئون مجتمعاً لا طبقياً، لا ربح فيه– ذلكم هو المجتمع الشيوعي.

على أن نقطة الضعف في نظرية ماركس، كما نعلم، كانت تكمن في أنه مع مرور سني القرن التاسع عشر بدا العمال يشتركون بطريقة أكثر ملاءمة في ثروة المجتمع الجديد، إذ ارتفعت أجورهم الحقيقية بدلا من انخفاضها، وأخذوا ينظمون أنفسهم، ويستغلون مراكزهم على اعتبار أنهم ناخبون، ويسعون سعياً حثيثاً نحو ما نسميه الآن دولة الرفاهية. وبدأت تكون للعمال مصلحة في ذلك النوع الجديد من المجتمع الذي لم يتكهن به ماركس والذي كان يتعارض مع افتراضاته الأساسية. لقد توفي ماركس قبل أن يحل هذا التعارض، فتلقاه لينين واكتشف –مستريحا على الأقل لما اكتشفه– أن السبب في مشاركة العمال في نصيب أكبر من الثراء في الغرب هو أن الثروة كانت تسلب من المستعمرات التابعة للغرب، إذ كان عمال المستعمرات يحملون عبء الثورة الصناعية كاملا و تنوء كواهلهم المبللة بالعرق، ليس بالاحتكاريين الغربيين فحسب، بل بأعضاء اتحادات العمال الغربيين أيضا. وكانت إحدى نتائج هذا الكشف أن لينين علق أهمية أعظم على ثورة المستعمرات ضد تفوق الغرب الإمبريالي، وأخذ يعتقد أن السبيل إلى الغرب سيكون عن طريق بكين و دلهي .

وهناك ناحية أخرى من نظرية ماركس جديرة بالملاحظة. لقد كان يعتقد أن الرأسماليين الغربيين كانوا مضطرين إلى استثمار أموالهم في الخارج، بما أن إخفاق الاستهلاك الداخلي في الزيادة قد حد من مجال زيادة الاستثمار المربح في الداخل. وإذ كان هؤلاء يسعون في لهفة وراء الأرباح، فإنهم كانوا يتحصنون في البلاد الأجنبية إما بطريق مباشر أو وراء دمى محلي، ثم يقاتلون لإبعاد الغير عن مناطق نشاطهم. لقد كان هذا هو الرباط

الأساسي بين الرأسمالية والاستعمار والحرب، ولقد كان هذا التفسير الملتوى الذي جاء به لينين مسيطراً على تفكير الناس عن المستعمرات، وظل باقيا حتى اليوم. ففي البلاد التي كانت مستعمرة في الماضي ليس من غير المعتاد أن تجد زعماء تساورهم الشكوك إلى حد بعيد في كل أنواع الاستثمار الأجنبي الخاص على أساس أنه لابد أن يجر وراءه السيطرة الأجنبية، بل و يمكن أن يجر الإقليم إلى الحرب. وهذه النكرة القديمة التي أدركها الناس من قبل أقوى من الحقيقة الجديدة، وهي أن الاقتصاد الغربي، وقد انتقل إلى قاعدة جديدة للاستهلاك المرتفع، لم يعد لديه رأس المال بالقدر الذي يفيض عن حاجته، ولم يعد الخطر منطويا على "الاستغلال" وإنما على أن رأس المال سوف لا يتوافر من أجل تنمية المناطق فما وراء البحار.

أما وقد ثبت لماذا لم يعد عمال الغرب ثوريين، فقد ظل لينين يواجه مشكلة ما يمكن عمله مع طبقة من البروليتاريا التي لم تعد مستعدة أن تتصرف باعتبارها جبهة الثورة. لقد واجه المشكلة ببسط فكرة الحزب على أنه نواة سرية صغيرة، ذات نظام كلى، مكرس لتدليل أو إرغام الأكثرية على قبول زعامته الثورية. وفي الظروف التي كانت سائدة في أوائل القرن العشرين أثبتت وسيلة لينين أنها أقوى من أية حركة جماهيرية. فحتى بعد آلام الحرب ظل عمال الغرب أساسا غير ثوريين. وأما في روسيا فقد سارت الحرب كالهراسة البخارية تدك بداية حركة "الأخذ بالأساليب العصرية". وفي هذا المجتمع المتفتت كانت تلك المجموعة الصغيرة المحدودة جدا من البلاشفة المثيرين للفتن هي التي استولت على السلطة، وأقامت أول حكومة في التاريخ على أساس الشيوعية.

وعند هذه النقطة وضح قصور التحليل الماركسي. لقد كانت السلطة في أيدي الشيوعيين، ولكن هؤلاء لم يتسلطوا على مجتمع صناعى بلغ مبلغاً كبيراً من التطور، بل على أمة خربتها الحرب وأضعفتها، وهي لم تكد تبرز من غياهب القرون الوسطى. فقد كانت المشكلة الكبرى في روسيا في عام ١٩١٧ وعام ١٩٢١ ولعدة أعوام بعد ذلك هي كيف تنشأ الشيوعية في مجتمع لم يكن الرأسماليون قد تفضلوا عليه بإقامة صرحه الصناعي مقدما. وقضى لينين نحبه ولم تجد المعضلة سبيلها إلى الحل، وكان من حظ ستالين أن يتخذ ذلك القرار الرهيب الذي لم يسبق له مثيل، ألا وهو تحقيق نوع غربي من المجتمع الصناعي الكامل التنمية، وذلك ليس بأخذه عن الرأسماليين بل ببناء ذلك المجتمع هو بنفسه –وبعبارة موجزة باستخدام الدولة في القيام بالمهمة التي كان الرأسماليون يقومون بها في الغرب.

ومن حسن حظ ستالين أنه أصح في هذا الوقت واضحا كيف تستطيع الحكومة الاضطلاع بمثل هذه المهمة. ففي أثناء الحرب العالمية الأولى كانت تعبئة الحكومة المركزية للرجال والمواد لمهمة معينة قد حدثت في بريطانيا وألمانيا وفرنسا، والأرجح أن اقتصاد الحرب الغربي كان الأنموذج العظيم الذي اتبع في الخطة الخمسية الأولى. ذلك أنه في الحرب يتوسع المخططون في الصناعات العظيمة التي تستخدم فيها المعادن، والتي تتدفق منها آلات أكثر –لأن اقتصاد الحرب تتدفق منه الذخائر. و تتحقق التعبئة الشاملة بإرغام الناس والمواد على التلاؤم مع المشروع الشامل للتوسع الصناعي، كما أن المدخرات تتجمع بمراعاة أن جزءاً صغيراً جداً

فقط مما ينتجه العمال يعود إليهم في صورة استهلاك، إذ أن نظام البطاقات التموينية والتضخم المالي أثناء الحرب هما اللذان أوجدا هذا النظام فيما بين عام ١٩١٤، ١٩١٨، فقد أطلقت الموارد بصورة ضخمة لأغراض الحرب. ولعل المدخرات كانت أكبر في تلك الفترة منها في أيام البطولة للتركيم البدائي في بريطانيا، ولكن بما أنه من الجائز أن يكون النظام الرأسمالي القديم في بريطانيا قد وفر النسبة التقليدية من الدخل القومي وهي تتراوح بين ١٢% و١٥%، فإن الأنظمة القاسية الخطط الروسية قد رفعت الرقم إلى ٢٥% و٣٠% من الدخل القومي. وكانت المدخرات الضخمة المستمدة من عمل الشعب تتدفق إلى الصناعات الجديدة، وإلى التطورات الجديدة إلى أبعد مما وراء جبال أورال، وإلى التوسع الكبير في المناجم والنقل والتعليم والأبحاث.

وكان لابد أن يأتي الادخار من الشعب، بما أنه لم يكن ممكنا أن يأتي من أي مصدر آخر. لقد جاء، فوق كل شيء –كما هو الحال في كل مراحل التركيم البدائي– من جموع الشعب التي تعيش على الأرض. فإن الآلام التي فرضت على الفلاحين– عن طريق بذل الجهود لاستخلاص كل قطرة يمكن استخلاصها من الموارد ونقلها إلى المدن –هذه الآلام أفضت في النهاية إلى أن يعاني النظام الجماعي من الآلام المبرحة. ويخيل إلى أنه يمكن القول بأن الزراعة السوفيتية لم تعد تماما حتى هذا اليوم إلى الحالة التي كانت عليها بسبب شدة وطأة الادخار الإجبارى الذي فرض عليها في الأيام الأولى.

ولنبحث الآن في التناقض الكامل للثورة الشيوعية الأولى. لقد فرض الشيوعية في الواقع نفر من المتآمرين في بلد فسيح الأرجاء كان فيه ما يقرب من ثمانين في المائة من الشعب مازالوا يعيشون في مجتمع ما قبل التصنيع، بينما كان يجب أن تأتي الشيوعية إلى حيز الوجود عن طريق قوى التاريخ التي لا مفر منها، ألا وهي ثورة الطبقة الكبرى العاملة في اقتصاد بلد كامل التنمية. وفضلا عن ذلك فإن الثورة، التي كان مفروضاً فيها أنها تحرر العمال والفلاحين، قد أخضعتهم لنظام من الادخار الإجباري أقسى من أي شيء فرض في الغرب غير المخطط. وهذا النظام الذي كان ينتظر أن يكون حكم الشعب بأصدق معنى لم يتخذ نموذجه الأول من اقتصاد الغرب المتقدم، في صورته في وقت السلم، بقدر ما اتخذه من الاقتصاد الغربي الصارم في تنظيمه، والمركزي في إدارته، والذي كان يسود خلال حرب شاملة.

وهكذا كان بين الثورة في أول ظهورها وبين الشيوعية كما كان ماركس يتصورها شبه قليل. وكان ما فعلته أنها خلقت نوعا من أقوى أنواع تركيز السلطة الاقتصادية والسياسية في تاريخ الإنسان. وإلى هنا الحد اتفقت تماما مع تقاليد المجتمع الروسى، ذلك المجتمع الذي لم يكن فيه في الحقيقة صور قديمة من الحكم الدستوري، صور قديمة من تنوع السلطة، بل كان الحكم المطلق فيه يتركز دائما في فرد واحد، هو القيصر.

وقد كررت الانطلاقة الكبرى التالية للشيوعية –في الصين– شيئا من النمط عينه، وكأني بها تعزيز للطابع الاستبدادي الذي فرضته على

الشيوعية طبيعة المجتمع الروسي و نطاق الانهيار الذي حدث في عام ١٩١٧. ذلك أن الصين أيضا كان حظها من الصبغة العصرية جزئياً، وما كان لديها من البناء العصري –في الصناعة والمواصلات– قد دمرته الحرب التي ظلت رحاها تدور مدة خمسين عاما دون انقطاع تقريباً، وحدث هذه البلاد المحطمة اليائسة التي كانت على حافة الفوضى أن الشيوعيين، وهم تلك الفئة القليلة لمدربة على الترتيب والنظام، استولوا على السلطة، ومن ثم فرضوا نظم التعبئة الشاملة. ومرة أخرى تلاءم هذا النمط مع تقاليد البلاد وتاريخها. ففي كل تاريخ الصين الطويل –وليس هناك بلد في العالم ذو تقليد تاريخيطويل مستمر متواصل مثل الصين– هناك نظامان رئيسيان حافظا على وحدة الإمبراطورية المترامية الأطراف: عرش الإمبراطور الأوتقراطي، والنظام الطبقي الإمبراطوري القاسي القوى الفعال للموظفين العموميين –وهو أول نظام للخدمة المدنية في العالم يتوقف التعيين فيه على نتيجة امتحان مسابقة. وهناك أوجه شبه أخرى، ففي عهد الأسر المالكة السابقة كثيراً ما قام الحكام الوافدون بتجارب على السياسات الضخمة للتغيير الاجتماعي مثل إعادة تنظيم أساس تملك الأراضي و تأميم الصناعة. ويمكن حتى القول بأن الكونفوشية كانت أيديولوجية الدولة بدرجة حقيقية جداً. غير أن نقطة الشبه الرئيسية تكمن في أن محور ارتكاز القوة الفعالة في الصين ظل دائما في أيدي الطبقة البيروقراطية.

هذه إذن هي أحجية الشيوعية، ذلك أنها لا تحرز القوة بالأسلوب الذي تنبأ به ماركس، ولا تقيم مجتمعاً يشبه كثيراً الصورة الأصلية التي

رسمها لمجتمعه –هذا إلى الحد الذي يمكن أن يقال معه إنه كانت لديه صورة كهذه. وفي الحق أن ماركسكان غامضاً أشد الغموض فيما كتب عن شكل مجتمعه الكامل اللاطبقي. لقد نجحت الشيوعية في الاستيلاء على السلطة باستخدام القوة من جانب أقلية كرست نفسها لهذا العمل، وكان ذلك في مجتمعين عظيمين يتسمان بالطابع الأوتوقراطي من الناحية التقليدية وكانا يعانيان من انهيار وفوضى الحرب المدمرة. وبعد أن خلا الجو للشيوعيين لم يكن واجبهم الأول –كما كان ماركس يتوقع– تسيير دفة نظام متبع، بل بالعكس، خلق نظام جديد، والابتعاد بالأمة عن حافة الفوضى المحققة، وتعبئتها في نظام فعال للحكم الحديث.

فكيف يمكن أن يصادف هذا النوع الواقعي العملي من الماركسية قبولا لدى الأمم الناهضة غير الملتزمة؟ وكيف أن هذا النمط من النمو الإجبارى، الذي يتحقق عن طريق القوة المركزية المخططة لدولة أوتقراطية، يروق في أعين البلاد التي تتأرجح بين الحاجة إلى التغيير و بين القدرة عليه في واقع الأمر؟ علينا أن ندرك أن احتمالات الإغراء فيه عظيمة، وأن نذكر أولا أن عمليات التغيير قد بدأت في كل البلاد غير الملتزمة، في آسيا، وفي أمريكا اللاتينية، وفي أجزاء كبرى من أفريقية. إن هذا هو تراث الاستعمار وأثر التجارة والتوسع الغربيين. فهناك عدد قليل من الزعماء المحليين تقوم تنشئتهم وفقا للأساليب الحديثة، وبعض الصناعات التي يملكها الأجانب عادة وأنشأوها بقصد تصدير منتجاتها. كما أن هناك وسائل جديدة للنقل والمواصلات. وفوق كل ذلك هناك تغيير في الجو عموما، تهب رياحه إلى الداخل فتحمل معها الإيعاز بفرص أكبر وأشياء

أفضل. وكخطوة أولى، يجب إنهاء حكم الاستعمار، أو إنه قد انتهى. وهنا نقول: كل هذا واضح، ولكن ماذا بعد ذلك؟ وكيف يمكن إنجاز الوعود البراقة بالاستقلال في حين أن كل ما يحيط بالمجتمع القديم الجامد من نظم ومثبطات تبدو وكأنها لا تزال كما هي بدون تغيير تقريبا؟

إن الشيوعية إنما تخاطب من أصيبوا بخيبة الأمل النفسية، وتهاجم الزعماء التقليديين للمجتمع القديم –الحكام والأمراء القدامى، وملاك الأراضي القدامى، والجماعات المشتغلة بالتجارة والصناعة، وأولئك الذين يبدو أنهم يقفون في طريق بروز القوى الجديدة للعصرية. وتحتاج الشعوب غير الملتزمة إلى أن تفتح عيونها فتتساءل: ألا يمكن لمالك الأرض القديم والبيروقراطي الجديد أن يشتركا في بعض رذائل السلطة المطلقة؟ إن الشيوعية تهاجم التحكم الأجنبى، و تستنكر الإمبريالية. وهذا يدعو أيضا إلى فتح الأعين نوعا ما والتساؤل عما إذا كانت السيطرة السوفيتية على الدول النابعة لروسيا في شرق أوربا لا يمكن أن تكون في ذاتها نوعاً جديداً من الإمبريالية.

وفي الميدان الاقتصادي تعرض الشيوعية نظاما صارما للادخار، فبإرغامها الشعب على تأجيل الاستهلاك فهي إنما تقبل على مهاجمة أصعب مهمة في أي مجتمع يعيش فيه الشعب قريباً جداً من حد الفقر المدقع، بحيث يتحتم أن يكون الادخار اختياراً أليما. والشيوعية، إذ تنكر الاختيار على الشعب، و تفرض تركيم رأس المال، إنما تفرض نمطا من النمو السريع. وعندما نقارن بين معدل النمو في الولايات المتحدة والاتحاد

السوفيتى-وهنا تظهر ميزة السوفيت- يستطيع الشيوعيون أن يزعموا أنهم وحدهم هم الذين يعرفون كيف يقدمون للمجتمعات الفقيرة ذلك النوع من العون على الادخار الذي بدونه لا يكون هناك أمل في أن ينتقل أي اقتصاد من نقطة الانطلاق إلى قوة الدفع المتواصلة.

ويعزز هذه الدعوى الإستراتيجية الجوهرية ميزات أخرى. ذلك أن الشيوعية قد ظهرت على أنها وسيلة لاغتصاب السلطة والنهوض بالمجتمع عن طريق عمل صفوة قليلة -مجموعة صغيرة من الناس. ففي معظم المناطق المتخلفة حقاً فإن عدد الرجال والنساء الذين يأنسون في أنفسهم القدرة والعلم والإخلاص بدرجة تكفي للاضطلاع بمهمة خلق المجتمع الجديد، يكون صغيراً بحكم الضرورة. إذن هناك إغراء طبيعي في فكرة أن المجموعة الصغيرة التي تعمل متماسكة تستطيع أن تحقق الكثير، ومما يدعم هذا الإغراء تلك البساطة الجريئة التي نراها في التصميم الماركسي على تفسير كل شيء بمعنى الثورة. فعندما تكافح بين عالم يردد آخر الأنفاس، وآخر لن يولد، وعندما ترى الفوضى طابع كل ما يقع تحت ناظريك، وحين لا يتيسر التوفيق بين مثلك العليا القديمة وأطماعك الحديثة، وحين يذبل القديم وأنت لست واثقا من أنك تريد زواله ويتحتم مجيء الجديد، ولكن بعد وقت طويل، وعندما تتو بين الآراء الخاصة بالحياة وأساليبها التي تبدو متناقضة بطبيعتها -حينئذ تقبل بقوة على الإيضاح البسيط المتين، وتصغي في افتتان حين يأتي إليك أناس قائلين: إن لدنيا "الوصفة" للمستقبل، إن عندنا الإجابة الشاملة وفي مقدورنا أن ندلك على ما تفعل، لأننا، كما ترى، قد فعلنا ذلك من قبل. وقد يمكن القول بأن هذه البساطة وهذا

الادعاء الجريء بحل كل مشكلة هما أعظم ما يستميل الناس إلى الشيوعية وأن من الحماقة البالغة أنا معشر الغربيين ننقص من قدرهما.

وليست هذه، بطبيعة الحال، القصة كلها، ذلك أنه إذا كان لابد لنا من أن نقدر إغراء الشيوعية تقديراً معقولا وأن نحكم على النواحى التي يغلب أن تؤثر فيها على واضعي السياسة في البلاد الصاعدة، كان علينا أن ندقق أكثر في تفهم معضلات التنمية ذاتها وإمكانياتها وذلك في عملية النمو الواقعية التي يتحتم على البلاد النامية اجتيازها. فالمعضلات أصبحت أكثر وضوحا؛ والمشكلات تتخذ صورة محددة أكثر مما كانت منذ عشر سنين. فمثلا، كيف تستطيع البلاد المتخلفة أن تدخر أكثر من ١٥% من دخلها القومي، إذا كان دخل الفرد يبلغ في انخفاضه نحو عشرين جنيهاً إسترلينياً في العام؟ وكيف يمكن في كل الميدان الزراعي الذي رسخت فيه الأساليب المألوفة والوسائل القديمة في أذهان الناس، كيف يمكن السير به في طريق جديد للنمو؟ وكيف يمكن التأثير على المزارعين حتى يزيدوا من الإنتاج، لا من أجل أنفسهم حسب، بل من أجل السوق أيضا؟ وأين يوجد رأس المال اللازم لكل (البنيان السفلى) للصناعة، ولمستلزمات النمو ذاته، المتمثلة في إنشاء الطرق، وتوفير القوى، ووسائل النقل، وبناء الموانى؟ وكيف يمكن إيجاد الأيدي العاملة والادخار اللازمين لأكثر العوامل حسما في ذلك البنيان السفلى للصناعة، وأعني به بنيان العمال المتعلمين؟ وفي ميدان التوسع الصناعي إذا فرض أن الموارد محدودة دائماً، فأي الصناعات يجب تنميتها، وأيها يجب إغفالها؟ وأين يكون من الحماقة الاستثمار، وأين يكون من الحكمة المضي فيه؟ وهل يجب أن

يكون الهدف الربح الكثير العاجل لرأس المال، أم هل هناك ما يستوجب التأني في الحصول على الأرباح على أن يكون الهدف النهائى نموا أكثر توازناً؟ كل هذه أسئلة جد واقعية تفرض نفسها على زعماء المناطق المتخلفة في اللحظة التي يتحقق فيها الاستقلال، و تأخذ وحدة الجهاد الوطني وحماسته في الضعف و تغير الحال.

وفي هذه النقطة تواجهنا ميزة أخرى يستمتع بها الشيوعيون، فهم يقولون إن لديهم الإجابات عن الأسئلة المتقدمة. أما نحن في الغرب فقد تخامرنا الشكوك، وبحق، في عدد من الإجابات، ولا نحرص على أن تكون إجابتنا قاطعة –وبالأخص في ميدان الزراعة المفزع، والجوهري في نفس الوقت. ولذلك لا نستطيع أن ننافس الشيوعي في ثقته التي يقول لنا بها "أصغوا إلى، فأخبركم بما تفعلون". والآن حيث إن هذا التردد ينشأ عن حيرة خالصة بشأن الوسائل، فهناك إذن إخلاص، ويمكن مجابهة الموقف ببذل مجهودات أكبر للكشف عن الإجابات المطلوبة. أما إذا كانت هذه الحيرة تعكس قلة إحساسنا بأهمية المناطق النامية، وأننا لم نمنحها ما تستحق من تفكير جدي، فإذن لا نستطيع أن تفخر بفلسفتنا العملية (براجماتزم) التي لا تصبح إلا اسما آخر لعدم المبالاة.

وأيا كان السبب في تصوري أننا يجب أن نعترف اليوم بأن كثيراً من إجاباتنا ليست موضوعة في هيئة محددة، وأن سياساتنا العامة ليست مدروسة دراسة كافية. وعندما أنظر أحياناً إلى هذه المجموعة كلها من البلاد النامية التي خرجت من كفاحها في سبيل الاستقلال لتواجه حقائق الاختيار

الاقتصادي والقرار السياسي، أسائل نفسي: هل ندرك كيف يمضى الزمن سراعاً، وكيف أن بعض هذه القرارات يجب الإسراع في اتخاذها، وأنه من المهم لنا، بدورنا، أن نصوغ سياساتنا الخاصة بالأمم الفقيرة في العالم ونحددها؟ وإذا لم يكن لدينا الشعور بأهمية الموضوع الآن فهل نحن على يقين من أن الفرصة لم تضع؟